والبذخ في ظل حماية نظام السادات .

« شرور » عبد الناصر !

وفي هذه الظروف التي يتكرس فيها الاحتلال الصهيوني للاراضي المصرية والعربية وتعاني الجماهير المصرية من المزيد من الافقار والاستغلال .. يرى النظام الساداتي ضرورة حرف انظار هذه الجماهير حتى لا يقع الانفجار . والسبيل الى ذلك هو اغراق المواطنين المصريين بحكايات الماضي و « انحرافات وجرائم العهد السابق » وعندما يكتشف هؤلاء المواطنون ان عبد الناصر لم يكن سوى « لصا » و « مختلسا » و « مهربا » فان عليهم ان يحمدوا الله الذي بعث اليهم بالسادات ليرأف بحالهم ويضمد جراحهم وينقذهم من سياساته المدمرة !!

... وكيف اصبح السادات مليونيرا ؟

لهذه الاسباب سوف تستمر الحملة على عبد الناصر وتتكاثر القصص والروايات حتى لا يجد الناس فرصة لكي يمعنوا النظر في واقعهم .

ولكن ، هل ستحقق هذه الحملة الاهداف التي يرجوها السادات ؟ .. الشواهد تبرهن حتى الان على ان هذه اللعبة الخطرة يمكن ان تنقلب على السادات نفسه وتسفر عن نتائج عكسية . اول هذه النتائج هي ازدياد تعاطف الجماهير المصرية مع جمال عبد الناصر الذي تنهش ذكراه اقلام معادية للشعب . وثاني هذه النتائج هي تسليط الاضواء على تصرفات السادات نفسه .

فاذا كان هناك من يتهم « منى عبد الناصر » ابنة الرئيس الراحل بانها حاولت - مجرد محاولة - شراء ٤١ فدانا من الاراضي ويقول لها « من أين لك هذا ؟ » .. فان منطق الامور يحتم ان تتركز الانظار على ثروة انور السادات ومحتويات قصره في ميت ابو الكوم وفي الجيزة .. وعلى تبديد الاموال في اقتناء الطائرات وتشييد المطارات وسور قصر عابدين (الذي سبق ان هدمه عبد الناصر) و ...

وتاريخ السادات في هذا المجال حافل بعلامات الاستفهام التي تستوجب الاتهام . فالرجل كان يستغل مناصبه السابقة قبل ان يتولى الرئاسة في الحصول على تسهيلات استيراد وتصدير لبيع البطاطس وكان يعمل وكيلا لاحد امراء الكويت ويتقاضى العمولات ، ويبدو انه ما زال يفعل .. فضلا عن تصرفات المقربين اليه الذين جمعوا ثروات فاحشة يتردد ان له نصيب فيها ... وشقيقه الذي كان فقيرا واصبح يمتلك اسطولا من سيارات الاجرة وغير ذلك من الامثلة ... والفضائح التي يعرفها كل فرد من افراد الشعب المصري .

وثالث هذه النتائج ، واخطرها ، ان السادات يستمد مشروعية وجوده في منصب الرئاسة من شخص جمال عبد الناصر . ورغم ان السادات لم يشارك باي دور ليلة ثورة ٢٣ تموز - يوليو - عام ١٩٥٢ (اذ كان يمضي سهرته في احدى دور السينما رغم تنبيه عبد الناصر له ان يكون على استعداد في انتظار تعليماته) الا انه اصبح نائبا لرئيس الجمهورية ، مما اتاح له ان يخلف الرئيس الراحل . والجميع يعرفون انه لولا ان عبد الناصر اسند اليه منصب نائبه لكانت رئاسة الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر أبعد عن السادات من نجوم السماء !

ومحاولة تحطيم صورة عبد الناصر على يد السادات ستقود بصورة تلقائية ومنطقية الى تحطيم مشروعية وجود السادات نفسه في السلطة .. وفي هذه الحالة لن ينشأ « فراغ » في مصر فهناك من يملؤه . انهم اصحاب المشروعية الحقيقية في ان يحكموا انفسهم بأنفسهم : ممثلو العمال والفلاحون وسائر فئات الشعب الكادح .

ووسط هذه الحملة الضارية على عبد الناصر ، نسي السادات حقيقة هامة ، وهي ان كل ايجابيات سياسة عبد الناصر كانت هي نفس سياسة القوى الوطنية والتقدمية في مصر . ولم يكن عبد الناصر في تطبيقه لهذه السياسة سوى معبرا عن مطامح الجماهير المصرية .

■

في تصريح لصحيفة « السياسة » الكويتية ، اعلن السادات ان مدينة « بور سعيد » البطلة قد تحولت الى « ميناء حر » مثل هونغ كونغ وسنغافورة ... ولما سئل السادات عما اذا كان هذا الاجراء سيعني تحولا عن الاشتراكية في مصر ، اجاب « بنرفزة » ظاهرة :

« سيبنا من التعابير الكبيرة بتاعة الاشتراكية العلمية ... ! »

ومعلوم ان هونغ كونغ ، هي احدى المستعمرات البريطانية ، وتستخدم كمنطقة حرة للاستغلال الامبريالي [بريطاني ، اميركي ، ياباني ، واوروبي ...] ويبدو ان السادات كان صادقا في قوله هذا ، لانه يريد ان يمحو بور سعيد كقلعة للنضال ضد الامبريالية ، ويجعلها كمنطقة للاستغلال الرأسمالي العالمي !

اما عن الاشتراكية ، فقد اصبح سماعها لدى السادات يثير اعصابه ، ولم يعد يطيقها حتى امام الصحفيين !

اذا كانت الامبريالية العالمية تطلب من منطقة الشرق الاوسط ثرواتها وخاصة الطاقة ، فانها تطلب ايضا اسواق استهلاك سلعها الراكدة ، التي لكي تحافظ على اسعارها لا تجد احدا لتنعم عليه بها ، في كثير من الاحيان ، افضل من البحر . فكما حلت ازمتها العصيبة عام ١٩٢٩ بان غزت الرأسمالية وعلاقاتها كل شبر من الريف الرأسمالي غير المرسمل ، فانها تحاول حل ازمتها الاقتصادية الطاحنة الحالية بغزو عدد من البلدان الهامة في العالم الثالث ، ولعل الامبريالية قد ادركت بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط والعالم العربي - وحتى افريقيا - ان مصر هي البلد الحاسم فيها . فتاريخيا كان كل ما يسود - والحق يقال - مصر يسود هذه المنطقة برمتها .

وكانت حرب اكتوبر مناسبة ضرورية لعبور الرأسمالية الى مصر بعد العبور المصري - الاسرائيلي الى شرق وغرب قناة السويس ، اذ بدون ذلك العبور لا يمكن ان يتم العناق الذي تسعى له الامبريالية - من زمان ! - بين الطبقة العربية السائدة والمؤسسة الصهيونية الغازية ، ولا تتحول المنطقة الى جزيرة سلام تمرح وتسرح فيها الاحتكارات على هواها ... فعلا ، ودماء شباب مصر ، الذي اندفع بكل حماس للقتال ، لما تجف بعد ، انهمر سيل الاستثمارات

ديمقراطية زائفة.. لاقتصاد رأسمالي في مصر

ابو وافية : دشن تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي

الاجنبية ، على مصر ، فقد اعلن « بطل العبور » سياسته الجديدة : سياسة الانفتاح ... والكل يعرف حجم التراجعات التي تمت على صعيد المنجزات التي حققها النظام الناصري السابق ، حيث فتح الباب على على مصراعيه للرأسمال الاجنبي والرأسمال المحلي الخاص ، اذ غدت البورجوازية المصرية ، بفضل ذلك ، في اقل من عامين ، صاحبة القرار الاول والاخير في السياسة المصرية بعد ان ابعدت نهائيا البورجوازية الصغيرة البيروقراطية التي تصدت في الماضي لقيادة مجمل مظاهر الحياة في مصر .

لعل من البديهي القول ، ان لانجاح لاقتصاد بورجوازي منفتح دون سياسة بورجوازية منفتحة ، وهذا ما تدركه البورجوازية المصرية منذ البداية . فمع سيرها جزئيا نحو الحل السلمي - الاستسلامي - الشامل مع الدولة الصهيونية الى ان تصبح مصر بلدا لـ « اقتصاد حر » لتندمج نهائيا بالسوق الرأسمالية العالمية وتؤبد تبعيتها لها ، تسير كذلك خطوة خطوة نحو الانفتاح السياسي التام الذي يضمن « حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم » (طبعا بورجوازيا) ، ذلك ان الكبت السياسي قد يفجر اوضاعا جماهيرية ليست في صالح المشرفين على الاقتصاد الحر . من هنا فان النظام المصري بدأ التركيز ، كاول ما بدا ، على حرية الصحافة ، وهي وان كانت في الحقيقة حرية عريقي الرجعية ولاعقي احذية النظام بالكلمة في الصحافة ، فانها كانت المقدمة الاولى لاعلان سياسة تعدد المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي . هذه السياسة التي دشنت مرحلة امكانية تعدد الآراء وهو ما كانت تحن له البورجوازية المصرية منذ ما يقارب ربع قرن ، اذ ما ان اعلن ابو وافية عن تشكيل منبره حتى بدأت المنابر تتوالد الى ان وصل عددها الى ٣٠ منبرا . قادت هذه المنابر رموز سياسية سابقة بدءا من الاخوان المسلمين مرورا بالمحسوبين على العهد الناصري وانتهاء بـ «الشيوعيين» السابقين . وكانت البرامج السياسية لهذه المنابر متفقة كلها تقريبا على قاسم مشترك هو « الديمقراطية » بجانب اتفاقها على عدم معاداة السادات واكتفائها فقط بتوجيه بعض النقد « غير الجارح » وفي حدود « الاخلاق ! » لسياسته .

ان عبرت سياسة تعد المنابر عن شيء ، فقد عبرت عن اعتراف نظام السادات بعدم جدية نظام الحزب الواحد في ظل اقتصاد راسمالي ، والى ضرورة تعدد الاحزاب السياسية التي تسمح بتعدد الآراء لحفظ التوازنات داخل الطبقة السائدة وبالتالي استمرار بقائها هي نفسها .

وفعلا ، فقد اعلن السادات يوم ٢٥ كانون الثاني المنصرم في مقابلة مع صحيفة « الجمهورية » القاهرية ، انه : « ليس لاحد الحق في الاعتراض على رغبة الشعب في تطوير مؤسساته السياسية » وان ما يامله هو ان تظهر الاحزاب الى حيز الوجود عبر حوار حر واساليب ديمقراطية ، وقال انه يعتقد انه يجب ادخال نظام تعدد الاحزاب في مصر . صدر هذا الحديث في نفس اليوم الذي اعلن فيه نقيب المحامين السابق : عبد العزيز الشوربجي عن تكوين اول حزب باسم : الحزب الديمقراطي ، حيث اعلن الشوربجي ان اللجنة التحضيرية للحزب قد تالفت فعلا دون انتظار اي اجراء ، وان بين اعضاء اللجنة عددا من اساتذة الجامعات وقال انه يستعد لعرض الموضوع على المحاكم المختصة اذا اعترضت الحكومة على تأسيس حزبه .

كما ان المنابر قد توالت بعد الاعلان عن اول منبر داخل الاتحاد الاشتراكي ، فان الاحزاب يبدو انها ستتوالى بعد الاعلان عن هذا الحزب الاول مشكلة بذلك انعطافا جديدا في الحياة السياسية المصرية . اذ سيعمل النظام بعد ذلك على تعديل القانون الحالي الذي يحظر وجود الاحزاب في مصر ، وهذا على ما يبدو ما ستخرج به اللجنة التي شكلها السادات اخيرا لدراسة الموضوع .

اذا سمح بتعدد الاحزاب رسميا ، فان الشيء الجوهري الذي لا جدال فيه ، والذي على البروليتاريا ان تعيه من البداية ، ان حرية انشائها ستبقى بالتاكيد حكرا للطبقة البورجوازية السائدة نفسها ، حيث ان حرية التنافس فيما بينها لاستغلال فائض قيمة الطبقة العاملة وبقية الجماهير الكادحة تقتضي بالضرورة ذلك ، وان الطبقة العاملة ستبقى محرومة من تكوين احزابها وتنظيماتها المستقلة كليا عن السلطة واعوانها ، ذلك ان البورجوازية المصرية ليست بورجوازية راديكالية راديكالية البورجوازية الاوروبية التي جاءت للتاريخ عبر ثورة شاملة على الاقطاع اطاحت فيها كليا بالبنى التي كانت سائدة قبلها واعلنت قطيعتها النهائية معها ، بل انها بورجوازية لقيطة ذيلية تنفذ تعليمات اسيادها وتحارب كل تنظيم مستقل ، لا بل كل احتجاج (مجرد احتجاج !) مستقل ، وتحارب بالسيف والكرباج كل تحرك جماهيري خارج عن ارادتها . من هنا سيكون تعدد الاحزاب خطوة لكي يتمكن البورجوازيون من التعبير عن آرائهم سياسيا ويشاركون في تسيير دفة اقتصاد البلاد الذي يشاركون فيه راسمالا ، وسوف لن يقبلوا مطلقا بالترخيص للاحزاب والتنظيمات الثورية التي تكونها الطبقة العاملة والجماهير الكادحة المصرية للنشاط النظري والعملي بشكل علني ، خاصة وان مصر ، كغيرها من الكثير من بلدان العالم الثالث البوليسية ، التي ستنقل ، وبدأت تنقل اليها الصناعات والتكنولوجيا التي اصبحت راكدة ، بل خاسرة ، في الغرب ، تحاول ان تضمن للراسمالية سلما اجتماعيا يجعلها بمنأى عن « القلاقل » التي يثيرها لها العمال ويوفر لها بالتالي ارباحا على حسابهم تكون بمثابة الشريان الجديد الذي يبقي الراسمالية على مسرح الحياة قبل ان تخلي مكانها نهائيا للطبقة الثورية الصاعدة : البروليتاريا .

الا ان الطبقة السائدة في مصر التي تحاول اليوم ان تجعل من مصر مرتعا لها ، كما لاسيادها الامبرياليين ، ستصطدم بارادة الجماهير الكادحة المصرية ، التي علمتها سنون الاستغلال والتي اوصلتها حد المجاعة هذه الايام ، ان لا خلاص بدون الاعتماد على نفسها وتنظيماتها المستقلة ، ستعرف كيف تحول شعاراتها ، التي رفعتها في السنوات الاخيرة ، الى برنامج ثوري - وقد بدأت فعلا عبر اقوالها وافعالها - تطيح عبره بنظام السادات واحزابه التي ستلد ، لتقيم على انقاض المجتمع القديم مجتمعها الاشتراكي الجديد المتحرر من كل استغلال ما .

■